-9-

قوة ناعمة أمريكية
أم
إمبريالية ثقافية أمريكية؟

تانر ميرليز

اليسار يعارض الإمبريالية الثقافية الأمريكية

قبل خمس وعشرين سنة تعرضت الأنساق والعمليات التي تشير إليها عبارة «الإمبريالية الثقافية الأمريكية» للانتقاد من قبل المعادين للإمبريالية قبل الاحتفاء بها من قبل المحافظين الجدد في أمريكا، حيث اعتبرت جزءا من العالم الحقيقي لا نظرية فقيرة هزيلة، ولم تدرج في الخطاب الليبرالي الجديد تحت اسم القوة الناعمة الأمريكية.

في سبعينيات القرن العشرين، هيمنت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية على طاقات إنتاج وتوزيع وسائل الإعلام والثقافة والمعلومات على المستوى العالمي. وسعت الدولة الأمريكية، متسلحة بمبدئها الأيديولوجي المنادي بالتدفق الحر للمعلومات ـ وهو مبدأ يمجد السمات الحرة والديمقراطية لسوق وسائل إعلام عالمي تحكمه الشركات ـ إلى تعزيز احتكار شركات وسائل الإعلام الأمريكية للسوق العالمي عبر فتح نظم الاتصالات الوطنية في الدول المتحررة من الاستعمار أمام البرمجة التقانية ـ الرأسمالية والتجارية الأمريكية. وبدعم من الدولة الأمريكية، مارست الشركات الأمريكية (بمساعدة النخب المحلية) الضغط من أجل خصخصة البنى التحتية لنظم الاتصالات الوطنية، وأغرقت بوسائل إعلامها التجارية الأسواق البازغة للدول المتحررة من الاستعمار، وبثت القيم والإيديولوجيات والصور الأمريكية في شتى أرجاء العالم.

في هذا الوقت، انشغل العديد من العلماء والباحثين المناهضين للإمبريالية إضافة إلى بيروقراطيي هذه الدول بعواقب وتبعات نظام اتصالات عالمي كان يتطور لخدمة المصالح الاقتصادية لشركات وسائل الإعلام الأمريكية وسياسة الحرب الباردة التي انتهجتها الدولة الأمريكية على الصعيد الخارجي. في عام 1971، وقبل الانقلاب الذي رعته وكالات المخابرات المركزية في تشيلي ووصول الديكتاتور الجنرال بينوشيه إلى السلطة، كتب اربيل دورفمان وارماند ماتيلارت (وهما عالمان متخصصان بالاتصالات في تشيلي استمدا إلهامهما من الأهداف الاشتراكية لحكومة الوحدة الشعبية بزعامة الليندي) كتابا بعنوان «كيف نقرأ دونالد دوك*: الإيديولوجية الإمبريالية في رسومات ديزني الهزلية»[1]. قرأ المؤلفان رسومات ديزني الهزلية باعتبارها أدوات ووسائل للإمبريالية الثقافية الأمريكية. فهي، كما أكدا بالحجة، لجوجة تلح على بيع البضاعة لتتغلب على الفردانية الاستحواذية المميزة لأسلوب الحياة الأمريكية.

وتشير ضمنا إلى أن الإفراط في النزعة الاستهلاكية هو السبيل إلى السعادة، وتصور غير الأمريكيين (على شاكلة العديد من النصوص الكولونيالية) كمتوحشين وبدائيين ثقافيا.

ثمة مناقشة أكثر دقة وتفصيلا للإمبريالية الثقافية الأمريكية أجراها الباحث المختص في الاقتصاد السياسي هيربرت شيللر، الذي درس في جامعات المركز الإمبريالي. وصف شيللر جهود شركات وسائل الإعلام الأمريكية ومساعي الدولة الأمريكية لتشكيل نظام الاتصالات العالمي وفقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية باعتبارها إمبريالية ثقافية أمريكية: أي «جملة العمليات التي يدخل بها المجتمع إلى النظام العالمي الحديث وكيف تتعرض طبقته المهيمنة للإغواء والجذب والضغط والإجبار، وأحيانا للرشوة، من أجل تشكيل مؤسسات اجتماعية توائم أو حتى تروج قيم وبنى المراكز

(*) بطة كرتونية ثرثارة ومزعجة وطائشة من ابتكار والت ديزني. (م)

المهيمنة للنظام»[2]. وبالنسبة لشيللر، دمجت الإمبراطورية الأمريكية أمما ـ دولا مختلفة باعتبارها من الأطراف وذلك من خلال إنشاء بنية تحتية تقانية تشجع الخضوع للسيطرة السياسية والاقتصادية الأمريكية. وفي مجال الإيديولوجيا والثقافة، عززت وسائل الإعلام الأمريكية هذه العملية حين بثت في «صورها التخييلية ورسالاتها المعتقدات ووجهات النظر التي تقيم وتعزز ارتباطات جمهورها بالطريقة التي توجد بها الأشياء في النظام بمجمله»[3].

بالنسبة لدورفمان وماتيلارت وشيللر، والعديد من المنتقدين الآخرين، تعني الإمبريالية الثقافية الأمريكية في نهاية المطاف تصدير الشكل الرأسمالي/ التجاري لنظام وسائل الإعلام الأمريكي إلى العالم، والهيمنة الاقتصادية والإيديولوجية لنظام الاتصالات العالمي بواسطة الشركات الأمريكية، ومجانسة ودمج العالم مع العلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية لرأسمالية عالمية تتوسع بقيادة الولايات المتحدة. قيل إن للإمبريالية الثقافية الأمريكية تأثيرات عديدة. فقد تحول سكان العالم في شتى أرجائه إلى سلع جديدة لشركات الدعاية الأمريكية ومستهلكين جدد لشركات وسائل الإعلام الأمريكية، وتلاشت قدرات الدول «المتحررة» حديثا من ربقة الاستعمار وشعوبها على إنتاج وسائل إعلام تتمتع بالاستقلال الذاتي وتمثل هذه الدول والشعوب أمام بقية العالم. وسرعان ما أصاب الضعف والوهن الكفاح من أجل الاستقلالية الثقافية، التي تحظى بأهمية محورية في النضال ضد الاستعمار في سبيل السيادة السياسية والاقتصادية، وذلك في مسعى هذه الدول والشعوب لتجاوز بقايا التركة التاريخية للاستعمار البريطاني والديناميات البازغة للإمبريالية الجديدة الرأسمالية، نتيجة غياب نظام اتصالي وثقافي مستقل.

وكما يقال أيضا، أدى إنتاج وتوزيع واستهلاك وسائل الإعلام والمعلومات التي تفتقد التكافؤ والتوازن والتماثل، وتتدفق غالبا من الشمال إلى الجنوب، من المركز الإمبريالي الأمريكي إلى باقي الأطراف في العالم، إلى حالة من الاتكالية

الثقافية. ففي غياب الوسائل المالية والتقانية الضرورية لتمثيل الهويات الثقافية للدول المتحررة من الاستعمار، ونقل تطلعاتها وطموحاتها للاستقلال السياسي ـ الاقتصادي إلى العالم، أصبحت معتمدة على نقل التقانة، وشبكات المعلومات، والمعرفة الحرفية القادمة من الإمبراطورية الأمريكية. وفي الوقت ذاته، جرى دمج الفوارق والتقاليد واللغات الثقافية في موجة كاسحة منتجة إلكترونيا بواسطة وسائل الإعلام الأنغلو ـ أمريكية المروجة للنزعة الاستهلاكية.

تحولت الانتقادات المنوعة للإمبريالية الثقافية الأمريكية، الآتية من داخل وخارج المركز الإمبريالي، إلى خطاب جماعي راديكالي علت نبرته في عدد من مؤتمرات القمة الدولية في أواخر السبعينيات. الأمر الذي وفر الدعم المعنوي لبيانات «النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات» من قبل حركة عدم الانحياز. ومن خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، قدم «النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات» تصورات حول/ وكافح من أجل تأسيس نمط تعددي ومتكافئ ومتوازن لإنتاج وتوزيع المعلومات على الصعيد الدولي. وفي مسعى منهم نحو بديل لإيديولوجية السوق الحر التي تتبناها الإمبراطورية الأمريكية، واحتكار وسائل الإعلام العالمية، استخدم المفكرون والمثقفون والاشتراكيون وصناع السياسة المتعاطفون مع/ أو المؤيدون لحركة عدم الانحياز، الإمبريالية الثقافية كشعار سياسي على الصعيد الوطني، لإلهام وتشجيع النضال من أجل السيادة الثقافية، وعلى الصعيد الدولي، لتقديم الحجة والبينة لصالح إقامة نظام اتصالات عالمي ديمقراطي ومتنوع ثقافيا.

إذن، كانت عبارة «الإمبريالية الثقافية الأمريكية» سياسية وانتقادية وحاسمة في السياق التاريخي لإنتاجها واستخدامها: فهي تكشف حالات الظلم الحقيقية المخبأة تحت المبدأ الإيديولوجي المنادي بالتدفق الحر للمعلومات الذي تتبناه أمريكا، واستخدمت كأداة سياسية من قبل المناهضين للإمبريالية. في أوائل الثمانينيات، تعرضت الإمبريالية الثقافية الأمريكية كشعار سياسي للهجوم. ففي

الوقت الذي خرجت فيه إدارتا تاتشر وريغان من «اليونسكو»، وشنتا حربا دعائية بدعم من الشركات على اقتراحات البلدان المتحررة من الاستعمار فيما يتعلق بـ«النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات»، ودفعتا بشكل عدواني باتجاه عولمة سياسة الاتصالات الليبرالية الجديدة، جعل العديد من الباحثين الأنغلو ـ أمريكيين في مجال الدراسات الثقافية ومنظري الاتصالات فكرة الإمبريالية الثقافية قضية إشكالية.

بحلول التسعينيات، تعرض مفهوم الإمبريالية الثقافية المناهض للإمبريالية لمقاومة شديدة وانتقاد واسع النطاق. ففي حقبة ما دعي بنهاية التاريخ، حين ظهرت أمريكا كقوة عظمى وحيدة في العالم، نشر جون توملينسون كتابه «الإمبريالية الثقافية: مقدمة نقدية»، أخضع فيه مفهوم الإمبريالية الثقافية إلى عملية تفكيك منهجية، ليعلن أن «فكرة الإمبريالية الثقافية تعرضت لانتقاد شديد، ونتيجة لذلك لم تعد ذائعة ومنتشرة كموقف نقدي في الأوساط الأكاديمية في التسعينيات مقارنة بحالها في الثمانينيات والتسعينيات»[4]. وبالنسبة لتوملينسون، خلطت فكرة الإمبريالية الثقافية الأمريكية السيطرة الاقتصادية بالهيمنة الثقافية متجاهلة التعقيدات الهجينة للثقافة، ورسمت صورة ازدرائية تحط من قدر المستهلكين في العالم الثالث، وأشار ضمنا إلى أن مفهوم الإمبريالية الثقافية بحد ذاته متصل جوهريا ببعض المشاريع الإمبريالية أو الاستعمارية الغربية. وقدم الحجة على أن «الجدل الذي نهتم به متموضع بشكل لا مفر منه في ثقافة الغرب المتقدم.. فالإمبريالية الثقافية عبارة عن خطاب نقدي يشتغل عبر تمثيل الثقافات التي يدافع عن استقلاليتها ضمن شروطه الثقافية الغربية (المهيمنة)»[5].

غالبا ما تعتمد انتقادات كهذه على صور كاريكاتورية، مفهومية واختزالية، للإمبريالية الثقافية الأمريكية، وتفتقد الفهم التاريخي والسياسي الكافي للموضوع. ومع ذلك، فقد وفرت الركيزة المؤسسة لنزع الشرعية كليا عن المفهوم

النقدي للإمبريالية الثقافية الأمريكية، الذي استبدل في نهاية المطاف بتوصيفات أكثر إيجابية للعولمة الثقافية في التسعينيات. إدارة كلينتون أعلنت هي أيضا ظهور نظام ثقافي عالمي للأشياء، نظام ما بعد إمبريالي وما بعد قومي. وفي السنة ذاتها التي قام بها كتاب توملينسون بإعادة وسم الشعار السياسي المناهض للإمبريالية، الذي تمثله الإمبريالية الثقافية الأمريكية، بأنه مفهوم إشكالي بالنسبة للأكاديميين الأنغلو ـ أمريكيين، بدأت مجموعة حسنة التنظيم والتمويل من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة تشير إلى أفرادها علنا بأنهم من الإمبرياليين الثقافيين الأمريكيين. وفي حين أن فكرة العولمة الثقافية اللامركزية واللاإقليمية بدأت تحل محل الواقع الذي وصفته خطابات الإمبريالية الثقافية الأمريكية، إلا أن المفكرين من المحافظين الجدد كانوا يوصون بالإمبريالية الثقافية كمنهج للسياسة الخارجية الأمريكية.

اليمين يؤيد الإمبريالية الثقافية الأمريكية.

في عام 1991، نشر أحد مفكري المحافظين الجدد بن واتنبرغ كتابه «الأمة العالمية الأولى»، قدم فيه الحجة على أن انهيار الاتحاد السوفييتي منح الإمبراطورية الأمريكية فرصة ذهبية لعولمة أسلوب الحياة الأمريكية بشكل جرئ وجسور: «الأمريكيون وحدهم لديهم شعور بحمل الرسالة والجرأة الضرورية للانخراط في الترويج، الحميد لكن النشط والفعال، لثقافة عالمية. نحن أقدر الإمبرياليين الثقافيين في التاريخ»[6]. وفي مقالة «الإمبراطورية الأمريكية البازغة»، التي نشرت بعد ست سنوات، قال ايرفنغ كريستول: «بدون نية واضحة أو إدراك كامل، أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على العالم عسكريا وثقافيا. وفي يوم من الأيام سوف يتنبه الشعب الأمريكي لحقيقة أننا أصبحنا أمة إمبريالية»[7]. فالعالم، برأي كريستول، يريد/ ويحتاج إلى قيام إمبراطورية. ولسوف تكون هناك تحديات، لأن افتقار الإمبراطورية الأمريكية إلى روح تبشيرية مسيحية أصيلة، جعلت زعامتها الأخلاقية العالمية معرضة

للهجوم. ومع ذلك، كان كريستول مدركا للتأثير الثقافي العالمي الذي يمارسه مجتمع أمريكا ما بعد الحداثي. وعلق معبرا عن فطنة ووعي: «إرساليانا التبشيرية تعيش في هوليود»[8].

في مقالة نشرت عام 1997 تحت عنوان جريء يبلغ حد الوقاحة: «في مدح الإمبريالية الثقافية»، أعلن ديفيد روثكوب أن الإمبراطورية الأمريكية ركيزة أساسية لا غنى عنها لإدارة شؤون العالم. وبذلك، فإن من الضروري بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية أن تقوم بكل همة ونشاط بعولمة الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية على الطراز الأمريكي. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن الدولة الأمريكية ووسائل الإعلام الأمريكية بحاجة إلى «الفوز بمعركة تدفق المعلومات على مستوى العالم، والهيمنة على موجات الأثير كما هيمنت بريطانيا العظمى على البحار ذات مرة»[9]. وتابع قائلا:

> من مصلحة الولايات المتحدة التأكد من أن العالم إذا كان يتجه نحو استعمال لغة مشتركة، أن تكون الإنكليزية. وإذا كان يتحرك نحو اتصالات مشتركة تحافظ على معايير السلامة والجودة، أن تكون أمريكية؛ وإذا أصبحت أجزاؤه مرتبطة بالتلفزيون والمذياع والموسيقى، أن تكون البرمجة أمريكية؛ وإذا ظهرت قيم مشتركة، أن تكون قيما يرتاح إليها الأمريكيون. ليست هذه مجرد طموحات بسيطة عقيمة. فالإنكليزية تربط العالم. وتقانات وخدمات المعلومات الأمريكية تقف في مقدمة العوامل التي تمكن العولمة. وإتاحة الوصول إلى أضخم اقتصاد في العالم هي «الجزرة» التي تقود الأمم الأخرى إلى فتح أسواقها. وفي الحقيقة، ومثلما تعتبر الولايات المتحدة القوة العظمى العسكرية الوحيدة المتبقية في العالم، كذلك فهي القوة العظمى المعلوماتية الوحيدة في العالم[10].

إذن، في سبيل عولمة وتعميم الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية على الطراز الأمريكي، فإن الدولة والشركات الأمريكية بحاجة إلى الهيمنة على الاتصالات

والمعلومات والبنى التحتية لوسائل الإعلام في العالم. مما سيضمن الهيمنة الأمريكية في المستقبل ويساعد على دمج الأمم ـ الدول الأخرى في الرأسمالية العالمية. وبالتالي، يجب أن تساعد الإمبريالية الثقافية الأمريكية (كما هي الحال في الماضي) الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، وذلك وفقا لبعض الإمبرياليين من المحافظين الجدد.

عمل المحافظون الجدد بانتظام على عقلنة الإمبريالية الثقافية الأمريكية عبر الالتجاء إلى اعتقادين إيديولوجيين اثنين. أولا، الاعتقاد باستثنائية أمريكا وفرادتها (فكرة أن المؤسسات والقيم الأمريكية هي الأفضل في العالم) عقلن عملية تصدير هذه المؤسسات والقيم إلى بقية أرجاء العالم باعتبارها مسؤولية أمريكا الأخلاقية، فهي هديتها إلى العالم. ثانيا، الاعتقاد بعالمية وشمولية أمريكا (فكرة أن المؤسسات والقيم الأمريكية تعكس المصالح الحقيقية والجمعية لسكان الكوكب الأرضي) عقلن عملية تصدير هذه المؤسسات والقيم إلى العالم باعتبارها قوة تقدمية للتحديث العالمي. لكن تحت ستار الإيديولوجيتين التوأمين (استثنائية وفرادة أمريكا، عالمية وشمولية أمريكا) كمنت رغبة واقعية في الحفاظ على الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية ـ والرأسمالية العالمية ـ في القرن الحادي والعشرين. قدم اثنان من المفكرين الفرنسيين، بورديو وفاكوانت، الحجة على أن الإمبريالية الثقافية تتطلب «القوة لتعميم الخصوصيات المرتبطة بتراث تاريخي واحد عبر جعلها تدرك خطأ بوصفها كذلك»[11]. إن تعميم صورة تجميعية خاصة للثقافة الأمريكية من قبل المحافظين الجدد طيلة عقد التسعينيات يحدد هويتهم باعتبارهم من دعاة الإمبريالية الثقافية[12].

لكن بالرغم من أن المحافظين الجدد يفاخرون بكونهم من دعاة الإمبريالية الثقافية الأمريكية، إلا أن ممارسة الإمبريالية الثقافية كأسلوب تكتيكي في السياسة الخارجية تحتل بالنسبة لهم المرتبة الثانية في الأهمية بعد مبدأ

استخدام القوة العسكرية من جانب واحد[13]. وعكست استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش[14]، والسياسية الخارجية التي انتهجتها في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، الركائز الإمبريالية المؤسسة لإيديولوجية المحافظين الجدد. وأصبح العراق المسرح الجيوسياسي الذي تمارس على خشبته المبادئ الأساسية لعقيدة المحافظين الجدد أمام أنظار العالم: الضربة العسكرية الاستباقية، تغيير النظام وبناء الدولة، محاولة تصدير الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية المصنوعة في الولايات المتحدة، الترويج العالمي لأمريكا باعتبارها قوة إمبريالية خيرة ونافعة.

لكن مثل هذه الإمبريالية الجسورة الجريئة عرضت للخطر صورة أمريكا بوصفها قوة مناهضة للإمبريالية. وفي حين أن السياسة الخارجية الأحادية الجانب التي تتبناها إدارة بوش تبهج المنظرين الإيديولوجيين من المحافظين الجدد[15]، إلا أنها مكروهة ومحتقرة وتتعرض للتحدي العلني من قبل معظم المتنورين في شتى أرجاء العالم. قال إيمانويل فالترستاين، بعد أن أخذ بالاعتبار التحول العالمي في صورة أمريكا: «اكتسبت الولايات المتحدة طيلة القرنين الماضيين قدرا كبيرا من السمعة الجيدة والرصيد الإيديولوجي لكنها تستنفد رصيدها هذه الأيام بسرعة أكبر حتى من سرعة تبديد فائضها الذهبي في الستينيات»[16]. حتى توماس فريدمان، المهلل للعولمة والمؤيد المتحمس للإمبريالية الأمريكية، اعترف والحزن يملؤه: «لم يمر علي وقت في حياتي تعرضت فيه أمريكا ورئيسها لمثل هذا الكره في العالم كهذه الأيام»[17].

المشاعر المتعاظمة من العداء العالمي لأمريكا أشرت على أزمة تعاني منها هيمنة أمريكا على العالم، أو زعامتها الأخلاقية والمعنوية. فالجهد الذي تبذله الإمبراطورية الأمريكية للهيمنة على العالم يشمل عملية توازن دقيقة بين استراتيجيات الإكراه والإجبار وبين تلك التي تحاول الحصول على الموافقة والقبول المنظم. فاحتلال الإمبراطورية الأمريكية للعراق لم يفشل في نشر الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط فقط، بل قامت به بدون موافقة عالمية

كافية على استراتيجية الإكراه والإجبار هذه. ونتيجة لذلك، تداعت المصداقية الأخلاقية للإمبراطورية الأمريكية. ولربما استغفلت الدعاية حول أسلحة الدمار الشامل، وخدعة تغيير النظام تبعا لمبدأ الفعل الاستباقي نصف الشعب الأمريكي، لكنهما لم تنجحا في خداع العالم. كما فشل خطاب الإمبراطورية «خفيفة الوطأة» حول حقوق الإنسان في محاولته المتأخرة لتنظيم موافقة عالمية على الزعامة السياسية التي تبين أنها مزيفة ومزورة.

اعترف بعض المحافظين الجدد بأزمة الهيمنة العالمية الأمريكية في السنوات التالية على غزو العراق. روبرت كاغان قدم الحجة على أن الولايات المتحدة عانت، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، من أزمة في الشرعية الدولية [18]. وقدمت بعض التفسيرات لذلك. على سبيل المثال، أكد جوشوا مورافتشيك أن العداء لأمريكا يزداد ويتفاقم لأن الدولة الأمريكية تخلت عن الأسلحة الإيديولوجية التي استخدمها لخوض الحرب الباردة: «تمويل وكالة المعلومات الأمريكية خفض مرارا وتكرارا وذلك مع عمل الانعزاليين المحافظين وصقور الميزانية كفريق واحد مع النسبويين الليبراليين المعادين للدعاية الأمريكية»[19]. وبالنسبة لمورافتشيك، هنالك حاجة لإعادة تذخير أجهزة دعاية الإمبراطورية الأمريكية للفوز مرة أخرى بالموافقة الدولية على زعامة أمريكا للعالم: «يجب أن نقوم بحملة تستهدف أوروبا والعالم لشرح رأينا حول استخدامات القوة الأمريكية»[20].

دخول خطاب القوة الناعمة الأمريكية

في هذا المجال السياسي والتاريخي، ينتقل الجدل حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية من اليسار إلى اليمين، حيث تؤدي النزعة العسكرية لإدارة بوش التي تستمد إلهامها من المحافظين الجدد إلى أزمة في الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، وتسعى هذه الهيمنة المأزومة لتقديم حل وهمي على شكل أسلحة جديدة من الإقناع الإيديولوجي. ولربما يمكن الافتراض هنا أن المحافظين الجدد، نظرا

لإيمانهم الراسخ بتفوق وسيادة أسلوب الحياة الأمريكية، سوف يقدمون مزيدا من الحجج الواضحة لصالح الإمبريالية الثقافية الأمريكية ـ الاستخدام الأداتي الفعال لموارد أمريكا الاتصالية والثقافية التي لا تضاهى لتقوية وتعزيز وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وقد نفترض أيضا أن المفكرين والباحثين اليساريين، نظرا لانتقاداتهم الراديكالية لمختلف أبعاد وجوانب الإمبريالية الأمريكية، سوف يحاولون (على شاكلة الهجمات الانتقادية القديمة التي شنوها على الإمبريالية الثقافية الأمريكية) تقديم تفسير نقدي مقنع للطرائق التي اتبعت لإعادة تذخير أجهزة الدعاية التابعة للإمبراطورية الأمريكية.

وبالرغم من وفرة الخطابات التوكيدية والمجادلات النقدية حول الإمبريالية الأمريكية حاليا، لم تعاود الظهور الخطابات التوكيدية والمجادلات النقدية حول الإمبريالية الثقافية بحد ذاتها. لكن، ومنذ عام 2001، قدم عدد من المفكرين الليبراليين الجدد الحجج التي تمتدح هيمنة أمريكا الاتصالية والثقافية، مثل كتاب جوزيف ف. ناي «القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية»[21]، وكتاب لي ارميستيد «عمليات المعلومات: الحرب والواقع الحقيقي للقوة الناعمة» [22]، وكتاب ماثيو فريزر «أسلحة الترفيه الشامل: القوة الناعمة والإمبراطورية الأمريكية»[23]. ويتحمل هؤلاء الكتاب مسؤولية ظهور خطاب جديد دعي بالقوة الأمريكية الناعمة، يعتبر دفاعا اعتذاريا عن الإمبريالية الثقافية الأمريكية، كما سيكشف هذا الفصل.

يمكن تعريف الدفاع الاعتذاري بثلاث طرق: أولا، كتعبير عن ندم على مخالفة أو أذية أو إساءة؛ ثانيا، كدفاع منهجي عن مبدأ أو تفسير لحقيقة أو عدالة أمر ما؛ ثالثا، كبديل فقير هزيل[24]. وناي، وارميستيد، وفريزر، ليسوا جميعا سوى مدافعين اعتذاريين تبعا للطريقتين الثانية والثالثة. يؤيد خطاب القوة الناعمة الأمريكية استخدام وكالات الاتصالات الحكومية والشركات العامة المتخصصة في مجال وسائل الإعلام لإعادة تأسيس وتوسيع هيمنة أمريكا العالمية عبر تصدير القيم الثقافية الأمريكية. ويلجأ كل واحد من الكتاب الثلاثة إلى معايير

أخلاقية وشمولية وسياقية مريبة، لعقلنة عمليات وتأثيرات القوة الأمريكية الناعمة. كما يمثل خطاب القوة الناعمة بديلا هزيلا قدمته الليبرالية الجديدة للخطاب النقدي حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية. ومن خلال تأييد ما انتقدته نظرية الإمبريالية الثقافية الأمريكية ذات يوم باسم البدائل اليسارية والاشتراكية السياسية، يمثل خطاب القوة الناعمة الأمريكية حلا وهميا لأزمة الشرعية التي تعاني منها الإمبراطورية الأمريكية.

جوزيف ناي: القوة الناعمة الأمريكية كهيمنة عالمية أمريكية

عمل جوزيف ناي ذات يوم معاونا لمساعد وزير الخارجية في عهد إدارة كارتر، ثم مساعدا لوزير الدفاع في إدارة كلينتون. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تحدى ناي الحجج التي تؤكد أن القوة الأمريكية تمر بمرحلة انحطاط. فقد شدد على أن أمريكا، بالرغم من الوقائع الجديدة للعولمة، ما تزال القوة العظمى في العالم. ومنذ أن أصبح عميدا لكلية إدارة الحكم (بجامعة هارفارد)، توقف ناي عن المشاركة في سياسة الدولة الرسمية بالوتيرة ذاتها. لكن ناي، في تعليقاته في المجلات والفصليات والشبكات الاستشارية السياسية، شجع بإلحاح استخدام القوة الناعمة كوسيلة للحفاظ على موقع القوة العظمى الذي تحتله أمريكا. أما أحدث نص كتبه: «القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية» فهو أكثر المناقشات تفصيلا وأشد الحجج تأييدا للقوة الناعمة الأمريكية.

يصف ناي القوة الناعمة بثلاث طرائق متعالقة. أولا، يفسر القوة الناعمة بأنها الهوية الوطنية لأمريكا، مجمل القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بأمريكا: «تنبثق [القوة الناعمة] من جاذبية ثقافة بلد من البلدان، ومثله السياسية، وسياساته»[25]؛ القوة الناعمة تمثل «شخصية [أمريكا] الجذابة، وثقافتها، وقيمها السياسية، ومؤسساتها، وسياساتها»[26]؛ «القوة الناعمة تنمو خارجة من ثقافتنا [الأمريكية]، من قيمنا وسياساتنا المحلية، ومن سياستنا الخارجية»[27]. الهوية الوطنية الأمريكية، كما شيدها

ناي، تشمل الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الفردية، والثروة، والتجارة الحرة[28].

ثانيا، يصف ناي القوة الناعمة بأنها وسيلة غير إجبارية تجهد الدولة الأمريكية من خلالها لتنظيم أو الحصول على موافقة الدول والمنظمات والشعوب غير الأمريكية على القيم المرتبطة بالهوية الوطنية الأمريكية (القوة الناعمة في المثال الأول). فالقوة الناعمة «هي قدرة [الدولة الأمريكية] على الحصول على ما تريد من خلال الاستمالة لا الإكراه أو دفع المال»[29]، «ودعوة الناس لا إجبارهم» [30]، لأنها تملك «المقدرة على الجذب»[31]. أما الأدوات المركزية للقوة الناعمة التي تملكها الدولة الأمريكية فهي وكالات الاتصال والثقافة الحكومية وشركات الإعلام. وتشمل أجهزة القوة الناعمة الحكومية: مكتب الديبلوماسية العامة (وزارة الخارجية)، محطة صوت أمريكا الإذاعية، الجامعات، المؤسسة العسكرية (بما فيها عمليات الحرب النفسية)، وكالة المخابرات المركزية (CIA). وتضم شركات القوة الناعمة الأمريكية: هوليود ومحطات التلفزة، وسائل الإعلام الإخبارية، المنظمات الأهلية (غير الحكومية)، الشركات الأمريكية وما تنتجه من سلع، وسوق الفن.

في الوصف الثالث الذي قدمه ناي، تشير القوة الناعمة إلى شيء متعلق بالهيمنة الإيديولوجية الأمريكية أو الهيمنة العالمية. إذ تصف القوة الناعمة المدى الذي تدرك عنده أمريكا أخلاقيا ومعنويا باعتبارها الزعيمة العالمية الشرعية من قبل الدول والمنظمات والشعوب الأخرى (اللاأمريكية): «تعتمد القوة الناعمة لبلد من البلدان بشكل رئيس على ثلاثة مصادر: ثقافته (في الأماكن التي تجتذب فيها الآخرين)، وقيمه السياسية (حين يمارسها ويحققها داخليا وخارجيا)، وسياساته الداخلية والخارجية (حين تعتبر شرعية وتتمتع بسلطة مرجعية أخلاقية)[32]. هنا، تبدو القوة الناعمة (باعتبارها موافقة على زعامة أمريكا العالمية المشروعة أخلاقيا) كتأثير مرغوب أو نتيجة للقوة الناعمة بالمعنى الثاني: استراتيجيات

وأدوات الدولة الأمريكية للإقناع الإيديولوجي، وجهدها في ميدان الاتصالات وثقافة الإعلام لتكوين وتنظيم موافقة دولية على قيم الهوية الوطنية الأمريكية.

يعقلن ناي القوة الناعمة الأمريكية عبر استثمارها في وظيفتين أخلاقيتين اثنتين. فالالتزام الأخلاقي الأول للقوة الناعمة الأمريكية هو تخليص العالم من شرور شبكات الإرهاب[33]، وبذلك فهي منحازة إلى ضرورات إدارة بوش الأمنية على الصعيدين الوطني والعالمي. أما الواجب الأخلاقي الثاني لها فهو مساعدة الشرق الأوسط على التحديث بشكل أكثر كفاءة[34]، وبالتالي تحميل أمريكا عبء الرجل الأبيض من جديد، أي حمل رسالة حضارية جديدة. والحل السياسي الذي يقترحه ناي لمشكلة عداء الشرق الأوسط الواضح للحداثة هو القوة الناعمة، التي يجب أن تثقف وتعلم الناس حول النوايا الطيبة والمقاصد الخيرة والعادلة لأمريكا. ويوصي ناي بأن تعمل البعثات الديبلوماسية (التبشيرية) العامة للقوة الناعمة الأمريكية مع قناتي «الجزيرة» و«العربية» من أجل الرد على ما يشعر أنه تغطية مشوهة ومحرفة للتدخل الأمريكي، وشرح السياسات الخارجية الأمريكية بشكل أكثر فعالية، و«تطوير استراتيجية بعيد المدى للمبادلات الثقافية والتعليمية تنمي مجتمعا مدنيا أكثر غنى وانفتاحا في بلدان الشرق الأوسط»[35]. وعلى شاكلة الانتلجنسيا الكولونيالية في الإمبراطورية البريطانية التي عملت على عقلنة الاستعمار الثقافي كجزء من الرسالة الحضارية لجلب «الآخر» المتخلف إلى الحداثة، يتخيل ناي أن أمريكا والقوة الناعمة الأمريكية قادرتان على جلب التنوير إلى الشرق الأوسط.

يشابه النسق والتأثير اللذان يشير إليهما خطاب القوة الناعمة الذي يتبناه ناي النسق والتأثير اللذين وصفهما الخطاب المنتقد للإمبريالية الثقافية الأمريكية. إذ إن أجهزة الاتصالات الحكومية وشركات الإعلام تصدر إلى العالم القيم الأمريكية وتشرعنها أمام الجمهور في شتى أرجائه. أما التأثير المثالي لهذه العملية فهو تنظيم موافقة دولية على القيم الأمريكية، وترسيخ الشرعية

الأخلاقية لأمريكا كقوة عالمية عظمى، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة (مما يستدعي إعادة تركيب مختلف التشكيلات الاجتماعية وفقا للصورة الأمريكية). لكن عبر إنكار وجود إمبراطورية أمريكية وتعميم التعددية الثقافية الأمريكية كفعل انعكاسي لثقافة عالمية بازغة، يحاول ناي تمييز خطابه حول القوة الناعمة عن خطاب الإمبريالية الثقافية الأمريكية.

يؤكد ناي في حجته أن «الولايات المتحدة بالتأكيد ليست إمبراطورية بالطريقة التي نفكر بها بالإمبراطوريات الأوروبية فيما وراء البحار في القرنين التاسع عشر والعشرين، لأن الملمح الجوهري لمثل هذه الإمبريالية كان السيطرة السياسية المباشرة»[36]. ويفضل ناي التعبيرات اللطيفة المؤانسة مثل التفوق الأمريكي، والزعامة الأمريكية، والقوة العظمى الأمريكية، على فكرة الإمبراطورية الأمريكية المهددة. لكن بالرغم من أنه لا يحبذ فكرة الإمبراطورية الأمريكية، إلا أنه لا يعترض كما ما يبدو على الهيمنة الأمريكية العالمية التي لا تضاهى: «المؤسسة العسكرية الأمريكية لها امتداد عالمي وقواعد منتشرة في مختلف أصقاع الأرض»، و«الاقتصاد الأمريكي هو الأضخم في العالم»[37]، و«حوالي نصف أكبر خمسمائة شركة في العالم أمريكية»[38]، و«الولايات المتحدة ربما تكون أقوى من أي نظام سياسي آخر منذ عهد الإمبراطورية الرومانية»[39].

وعبر إنكار وجود إمبراطورية أمريكية، يقوض ناي الركائز المفهومية للإمبريالية الثقافية الأمريكية ويحاول تجنب الانتقادات الحادة من أولئك الذين قد يضعونه في صف واحد مع المحافظين الجدد. لكنه يوجز بأسلوب بليغ الهيمنة الثقافية العالمية الاستثنائية لأمريكا: «الإنكليزية]الأمريكية [لغة مشتركة كاللاتينية»[40]؛ وأمريكا هي «المصدر الأول في العالم للأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية»[41]؛ و«عدد الكتب التي تنشرها يفوق عدده في أي بلد آخر»[42]؛ و«مبيعات سوق الموسيقى تفوق بمرتين سوق اليابان التي تحتل المرتبة الثانية»[43]؛ و«أعداد المقالات العلمية في المجلات تفوق بأربع مرات أعدادها في

اليابان التي تأتي بعدها»[44]؛ وتستضيف 28٪ من «طلاب الجامعات الذين يدرسون خارج بلادهم والبالغ عددهم 1,6 مليون طالب»[45].

توضح الأدلة التجريبية كهذه قوة ومدى اتساع الصناعة الثقافية الأمريكية على مستوى العالم. لكن لا ينبغي الخلط بين الهيمنة الثقافية الأمريكية والإمبريالية الثقافية الأمريكية المولعة بالحرب والغزو والتي هددت بأمركة أو تدمير الثقافات المحلية. لماذا؟ يشير ناي ضمنا ـ مثله مثل العديد من مفكري التحديث الأمريكيين الذين يحكمون على تقدم العالم التاريخي، وتطوره، وواقعه، وفقا للتعريفات والمثل والمعايير الأمريكية ـ إلى أن أمريكا تمتلك ثقافة استثنائية وشاملة وعالمية تعكس تنوع العالم. ويقدم الحجة على أنه «حين تشمل ثقافة بلد ما قيما وسياسيات واهتمامات عالمية/ شاملة يشترك بها الآخرون، فهي تزيد احتمال الحصول على النتائج المرغوبة بسبب علاقات الجذب والواجب التي توجدها.. الولايات المتحدة تستفيد من ثقافتها العالمية/ الشاملة»[46]. ويهتف مؤكدا: «ظلت أمريكا على الدوام أرض الهجرة، وثقافتها ومجتمعها المتعدد الاثنيات يعكسان العديد من مناطق العالم المختلفة. لقد استعارت أمريكا بشكل حر من تشكيلة متنوعة من التقاليد، والهجرة تحافظ على انفتاحها أمام بقية العالم»[47].

تعميم ناي للمجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات مفيد إيديولوجيا: فهو يحيّد بشكل استباقي الحجج المقدمة لصالح السيادة الثقافية الوطنية أو الإقليمية (من قبل نقاد الإمبريالية الثقافية الأمريكية غالبا)، ويضعف مبدأ الاختلاف الثقافي من خلال اعتبار التعددية الثقافية الأمريكية النموذج الأصيل لثقافة عالمية بازغة. يشعر ناي أن المجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات يشمل، ويمتص، ويمثل حاليا كل شيء، وكل شخص، وكل مكان آخر. والثقافة العالمية تعكس المجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات، مثلما يعكس المجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات الثقافة العالمية. وباتباع منطق ناي التعميمي (العالم كان، وهو الآن، ويصير

أمريكيا، فلماذا نكابد عناء تغييره؟)، تضعف فكرة انتقاد الإمبريالية الثقافية الأمريكية وتأثيراتها الوبيلة الكامنة (إنكار أو محو الثقافات اللاأمريكية) ويتعذر الدفاع عنها.

إنكار ناي لوجود إمبراطورية أمريكية وتعميمه للمجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات يساعدانه على تمييز شعار القوة الناعمة الأمريكية الذي يتبناه عن الإمبريالية الثقافية الأمريكية والخطاب الانتقادي لها. ومن خلال خطاب القوة الناعمة الأمريكية، يعقلن ناي مكانة أمريكا كقوة عالمية عظمى، ويسوغ ترويج ونشر الدولة الأمريكية للقيم والثقافة الأمريكية في العالم، بينما يحاول التمييز بين سياسته ووصفات السياسة الخارجية التي يقدمها المحافظون الجدد في إدارة بوش. لكن في ختام النص الذي كتبه ناي، يبهت الخط الفاصل بينه وبين المحافظين الجدد:

> كنا أكثر نجاحا في ميدان القوة الصلبة، حيث استثمرنا أكثر، ودربنا أكثر، وامتلكنا فكرة أوضح عما نفعله. كنا أقل نجاحا في مجالات القوة الناعمة، حيث عانت ديبلوماسيتنا العامة من نقص مؤسف في الكفاءة، وأوجد إهمالنا للحلفاء والمؤسسات شعورا باللاشرعية بدد قدراتنا على الجذب والإغراء.. ولسوف يعتمد نجاح أمريكا على تطويرنا لتوازن أفضل بين القوة الصلبة والناعمة في سياستنا الخارجية[48].

يكشف هذا النص السياسة الواقعية التي خففت حدتها وقنّعت في مختلف فصول الكتاب بالموقف المؤيد لتعددية الأطراف والديبلوماسية. لكنه يفشل في ذلك في الخاتمة، مثله مثل الكثيرين من الديمقراطيين الليبراليين الجدد، الذين يميزون بين تكتيكات وأهداف سياستهم الخارجية وبين سياسة المحافظين الجدد القائمة على إبراز القوة الصارخة السافرة، ويغطونها بعبارات ديبلوماسية منمقة وملساء مثل «القوة الناعمة» و«زعامة أمريكا». ومن الواضح أن ناي يؤيد حكم أمريكا للعالم، ويقدم طريقة لتعزيز هدف الدولة الإمبريالية المهيمنة في إقامة

توازن بين استراتيجيات الإجبار والإكراه واستراتيجيات الإقناع الإيديولوجي (أو الإمبريالية الثقافية).

لي ارميستيد:

القوة الناعمة الأمريكية في قالب عمليات المعلومات الأمريكية

استخدمت القوى الإمبريالية الدعاية (الجهد الواعي والمقصود لحث الناس وإقناعهم بالتفكير والتصرف بأسلوب معين) وطبقة من الدعائيين (الذين ينظمون الحملات الدعائية) لتحقيق أهداف استراتيجية[49]. عمل لي ارميستيد مدرسا لحرب المعلومات في كلية هيئة الأركان المشتركة. ثم انتقل إلى ميدان الدعاية (في الجيش) لصالح الإمبراطورية الأمريكية. أما الآن فهو مرشح لنيل الدكتوراه من جامعة اديث كوان (في بيرث باستراليا)، ويكتب أطروحة حول عمليات المعلومات الأمريكية باعتبارها قوة ناعمة أمريكية. وهذا أيضا موضوع لكتيب إرشادي حرره مؤخرا بعنوان «عمليات المعلومات: الواقع الحقيقي للقوة الناعمة».

النص الذي كتبه ارميستيد كان موجها أصلا لتعليم الجيل التالي من الدعاة العسكريين المروجين للإمبراطورية الأمريكية[50]. كما قصد منه تنسيق مسلك وتصرف «مكتب التأثير الاستراتيجي» (الذي لم يعمر طويلا)، وهو وكالة تابعة لوزارة الدفاع استهدفت في البداية إنتاج وبث ونشر الدعاية السوداء (الأكاذيب الرسمية) في العالم لمجابهة الانتقادات الموجهة لأمريكا من المؤسسات الإخبارية الأجنبية. والرغم من الانتقاد العام الذي انتشر على نطاق واسع للمكتب وأدى إلى إغلاقه رسميا (أو بالأحرى إعادة تشغيله تحت اسم آخر لم يكشف عنه على الملأ بعد)، الأمر الذي ألغى سبب وجود «عمليات المعلومات»[51]، إلا أن هذا النص يصف كيف عملت المؤسسة العسكرية الأمريكية على مفهمة وعقلنة القوة الناعمة الأمريكية، ووكالات الاتصالات العسكرية المسؤولة عن شن حرب القوة الناعمة ضد الشعوب اللاأمريكية، واستراتيجيات وتكتيكات حرب القوة الناعمة الأمريكية في سياق الحرب على الإرهاب.

يعرف ارميستيد القوة الناعمة بأنها «قدرة (آ) على دفع (ب) إلى عمل شيء ما كان ليفعله لولاه»[52]. وبالنسبة له، تعتبر القوة الناعمة (أو عمليات المعلومات الاستراتيجية) أشد الأدوات فاعلية وتأثيرا في السياسة الدولية[53]. أما بروز البنى التحتية للمعلومات العالمية، وتقانة الاتصالات الضاغطة للزمان والمكان، والوسائط الرقمية، فقد جعل من عمليات المعلومات سلاحا في ترسانة الدولة الأمريكية.

تكمن أصول مفهوم عمليات المعلومات في وثيقتين نزعت عنهما المؤسسة العسكرية الأمريكية السرية مؤخرا: «رؤية مشتركة 2010»[54]، نشرت عام 1996، و«رؤية مشتركة 2020»[55]، نشرت عام 2000. تصف الوثيقتان عمليات المعلومات بأنها مجمل الأعمال التي تستخدمها الدولة الأمريكية للتأثير في معلومات ونظم معلومات الخصم، بينما تدافع عن/ وتعزز معلوماتها ونظم معلوماتها. أما الهدف المعلن لعمليات المعلومات فهو تحقيق سيطرة كاملة على مساحة المعركة الإقليمية واللاإقليمية للبنية التحتية للمعلومات العالمية. يوافق ارميستيد على ذلك بالقول: «أصبحت بيئة المعلومات العالمية ساحة معركة تستخدم فيها تقانة عصر المعلومات.. لإيصال مضمون مهم ومؤثر من أجل تشكيل المدركات، والتأثير في الآراء، والتحكم بالسلوك»[56]. ويتمثل الغرض والتأثير المثالي للسيطرة الأمريكية على المدركات والآراء والسلوك على مستوى العالم في الفوز بـ«التفوق المعلوماتي» العالمي، الذي يعرف بأنه قدرة الدولة الأمريكية على «جمع، وصياغة، ومعالجة، ونشر سيل متدفق لا ينقطع من المعلومات، بينما تستغل أو تدمر قدرة الخصم على القيام بالشيء نفسه»[57].

وبذلك اعتبرت عمليات المعلومات أداة إيديولوجية للسياسة الخارجية الأمريكية، ويؤكد ارميستيد أن «القدرة المعلوماتية، أكثر من أي مكون آخر للقوة، أداة حاسمة فعلا لإنتاج سياسة خارجية [أمريكية] فعالة في هذه الحقبة الجديدة»[58]؛ و«المعلومات تحتل بسرعة موقع الصدارة في إدارة السياسة

الخارجية [الأمريكية].. ويجب أن تفهم كما هي حقا: سلاح»[59]. ويعتقد ارميستيد أن الدولة الأمريكية كلما أسرعت في تطوير أسلحة معلومات للسيطرة على/ والتعامل مع تدفق المعلومات (على شكل استخبارات عسكرية، ودعاية، وأطوال موجات إلكترونية، و بيانات حاسوبية)، تضاعف احتمال فوزها بالصراعات الدولية المستقبلية ونجاحها في تحقيق التفوق المعلوماتي على الصعيد العالمي.

يقدم ارميستيد نظرة عامة ومفصلة للوكالات الحكومية، والمكاتب، والمجالس الأمريكية التي يمكن أن تلعب دورا في عمليات المعلومات الهجومية والدفاعية التي تقوم بها الدولة الأمريكية. وبالإضافة إلى التوصية بإنشاء وكالة داخلية أكثر كفاءة وتنسيق حكومي لعمليات المعلومات، يوجز ارميستيد عددا عن استراتيجيات عمليات المعلومات الدفاعية والهجومية. فعمليات المعلومات الدفاعية تشمل جمع المعلومات الاستخبارية، ومكافحة التجسس، والترصد، بحيث يمكن للدولة الأمريكية معرفة ورصد وإضعاف أعمال وأفعال أعدائها واستراتيجيات المعلومات التي يتبعونها[60]. أما عمليات المعلومات الهجومية فهي أكثر تعقيدا، وتشمل خمس استراتيجيات.

يوصي ارميستيد بشن هجوم على شبكة كمبيوترات الخصم، باعتباره أول استراتيجية معلومات هجومية. فالهجوم عبارة عن «استراتيجية معلومات تشوش، أو تنكر، أو تزدرى، أو تخرب المعلومات المخزنة في شبكة كمبيوترات العدو، أو الكمبيوترات والشبكات ذاتها»[61]. وبعد تناول مسألة «كيف يلعب الفضاء دورا حيويا في جميع جوانب العمليات العسكرية [الأمريكية]»[62]، يناقش ارميستيد الاستراتيجية الثانية لعمليات المعلومات الهجومية: تعميق ومضاعفة عسكرة الفضاء من قبل الدولة الأمريكية، والتسليع المستمر للفضاء من قبل الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية والمتخصصة في وسائل الإعلام، والترصد، والتقانة المتقدمة. أما الهدف من هذا المشروع فهو «تطوير

استراتيجية أفضل للتعامل مع توفر التقانة الفضائية في الخارج، مع الحفاظ على هيمنة الأمة على الفضاء»[63]. استراتيجية المعلومات الهجومية الثالثة التي اقترحها ارميستيد هي الحرب الإلكترونية، أو قيام الدولة الأمريكية بتوجيه أو استخدام الطاقة الكهرومغناطيسية للسيطرة على/ أو مهاجمة الحقل الكهرومغناطيسي لكيان معاد[64].

الاستراتيجية الرابعة لعمليات المعلومات الهجومية التي ناقشها ارميستيد هي «إدارة الإدراك الدولي»، أو ما يشار إليه رسميا بالمعلومات العمومية الدولية. وهذه تشمل توليفة تجمع الشؤون العامة وجهود الديبلوماسية العمومية التي تنسقها وزارة الخارجية الأمريكية. وتسعى هذه الاستراتيجية لتعريف الشعوب بالثقافة الأمريكية، وحث وإقناع الجمهور اللاأمريكي بربط مصالحه مع السياسة الخارجية الأمريكية، ومواجهة وسائل الإعلام الدولية التي تنتقد أمريكا في تغطيتها للأخبار. يناقش ارميستيد المعلومات العسكرية الدولية باعتبارها الاستراتيجية النهائية لعمليات المعلومات. فهي كما يؤكد «اختزال مفيد للعمليات النفسية أو إدارة الإدراك»[65]. وتستخدم من قبل المؤسسة العسكرية الأمريكية «لتشكيل وصياغة مدركات الناس، خصوصا عقول أفراد العدو»[66]. وبالنسبة له، فإن عمليات المعلومات الخمس هذه أو استراتيجيات القوة الناعمة العسكرية تكمل أو توفر بديلا للهجمات الحركية المباشرة أو الإكراه والإجبار بالقوة العسكرية.

لا تتدخل عقلنة ارميستيد للقوة الناعمة الأمريكية (كعمليات معلومات عسكرية) في تعميم دعاوى الاستثنائية الأمريكية المتفردة. فهو يوجز ـ دون نقد ـ مبدأ هاديا لإدارة حرب المعلومات الأمريكية. أما الاستخدام الأداتي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من قبل حكومة ما لتشكيل وصياغة المدركات، والتأثير في الآراء، والتحكم بالسلوك، فليس مادة لكتب الخيال العلمي الرخيصة التي ظهرت في السبعينيات، ولا أفلام نظرية المؤامرة، بل هو الدرس الذي تقدمه بيداغوجيا ارميستيد للدعاية. وهو لا يلجأ إلى معايير جامعة/ شاملة لعقلنة القوة الناعمة

الأمريكية. لكنه يكتفي بتفسيرها كاستجابة ضرورية لأزمة الأمن على الصعيدين الوطني والدولي التي عصفت بأمريكا في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر.

وفي معرض الرد على أزمة الأمن القومي بعد الحادي عشر من سبتمبر، يؤكد ارميستيد على وجوب مواجهة الدولة الأمريكية لاستراتيجيات المعلومات التي يتبناها «الإرهابيون على الإنترنت، والدول المارقة، والميليشيات الأجنبية، والأعداء داخل حدود أمريكا، إضافة إلى استعراض الفرص المتاحة من تنظيم حملة معلومات منسقة بالشكل المناسب»[67]. إذ يتوجب على الدولة الأمريكية «تطوير استراتيجية عمليات معلومات وطنية شاملة من أجل الحرب العالمية على الإرهاب، ومواصلة جهودها لتطوير سياسة اتصالات استراتيجية فعالة تذكر صراحة أعمال الولايات المتحدة وتنقل بوضوح نواياها إلى الأصدقاء والأعداء على حد سواء»[68]. ثم يهتف فجأة: «يجب الآن دمج مكونات القوة الوطنية كلها في استراتيجية معلومات مرضية للقوة الناعمة تتميز بحسن التخطيط والتصميم والتنفيذ»[70]. ولذلك، يلجأ ارميستيد إلى سياق أزمة الأمن القومي التي أصابت أمريكا بعد الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب العالمي من أجل عقلنة وترشيد القوة الناعمة الأمريكية.

وعبر هذه العقلنة للقوة الناعمة الأمريكية (كعمليات معلومات عسكرية)، يناقض ارميستيد مبادئ أمريكا المزعومة حول نظام حر وتعددي وديمقراطي لوسائل الإعلام التجارية. فالنموذج المثالي لنظام وسائل إعلام السوق الحر، الذي لا يخضع لقواعد وأنظمة الدولة، أو السيطرة السياسية الحزبية، ولا يتأثر بالتدخل الدعائي للمؤسسة العسكرية، تقوض كليا في توصيات ارميستيد. وبعد إنكار تآكل الحريات المدنية الأمريكية وتأييد تجنيد المؤسسة العسكرية لوسائل الإعلام التجارية من أجل أغراض الدعاية الحكومية، يعبر ارميستيد عن قلقه قائلا:

> الانفتاح والحرية اللذان يجعلان الحياة في أمريكا ثمينة وغالية إلى هذا القدر بالنسبة لمواطنيها يضعفان دفاعاتها أيضا لتصبح عرضة لحرب

المعلومات التي يشنها أعداؤها.. إن القوانين ذاتها التي تحمي حقوقنا المدنية تمكن أعداءنا من العمل في الخفاء، بين ظهرانينا.. هنالك الآن جدل خطير حول تقليص الحريات المدنية مقابل الأمن.. ومع أن هذا الشعور بالقلق استقر ـ إلى حد ما ـ في نفوس عامة الشعب الأمريكي، إلا أن الأمة نسيت على ما يبدو ضرورة التعاون بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام خلال حالات الطوارئ على المستوى الوطني، وهي ممارسة شاعت خلال الحرب العالمية الثانية. ومن السهل توجيه اللوم إلى افتقار وسائل الإعلام الإخبارية إلى الحذر والسرية اليوم، وعلينا كأمة أن نعمل بشكل أفضل[71].

يبدو أن «العمل بشكل أفضل» يعني قبول دعاية الدولة والمؤسسة العسكرية كوظيفة ضرورية للأمن القومي الأمريكي. وبعد أن يتجاهل إيديولوجية السوق الحر التي اعتنقها أنصار نظام وسائل الإعلام التجارية في الولايات المتحدة، الذي استخدم تهديد الحكومة الكبيرة لأبلسة الجهود العامة المبذولة لإصلاح وتنظيم وسائل الإعلام، يقدم ارميستيد الحجة على أنه «في عمليات المعلومات المعاصرة، يجب أن يحدث تكامل واندماج بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص»[72]. وهذا «يعني اندماجا وتنسيقا، أفقيا وعموديا، لا يقتصر على الوزارات والوكالات الحكومية في الولايات المتحدة، بل يشمل الوحدات غير الحكومية والقطاع الخاص أيضا»[73]؛ كما ينبغي إدارة عمليات المعلومات «من القمة إلى القاعدة، بقيادة البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي لضمان مشاركة الوكالات كلها»[74].

كانت لرغبة ارميستيد في تقليص الحرية المفترضة للصحافة التجارية الأمريكية بواسطة بنية دعائية توتاليتارية مضامين مريعة تنذر بالشؤم لوسائل الإعلام الإخبارية اللاأمريكية أيضا. فقناة «الجزيرة» (القطرية)، التي ربما تكون شبكة البث الوحيدة في المنطقة التي تجسد نموذجا لمثل التعددية والانفتاح التي

تتبناها وسائل الإعلام التجارية الأمريكية، هي حسب تفكير ارميستيد «منافس في السوق للعمليات النفسية والشؤون العامة الأمريكية يبث في الشرق الأوسط»[75]. لقد مثلت تغطية «الجزيرة» الانتقادية لاحتلال الولايات المتحدة للعراق وتعليقاتها الانتقادية أيضا للسياسة الأمريكية مشكلة بالنسبة لارميستيد. وكأنما ليجعل «الجزيرة» الهدف التالي لعمليات المعلومات الأمريكية، يذكر ارميستيد أن «رد حكومة الولايات المتحدة على «الجزيرة» ظل حتى الآن أخرق يفتقد الحنكة. إذ لم تظهر الحكومة استراتيجية اتصالات منسقة للتعامل مع «الجزيرة» ومنافذ وسائل الإعلام الأخرى في الشرق الأوسط. وإلى أن يحدث ذلك، سوف تستمر الولايات المتحدة في التراجع وخسارة المواقع في مواجهات وسائل الإعلام العالمية»[76].

باتباع توصيات ارميستيد، قد تكون أفضل استراتيجية للتعامل مع هذا المنافس المزعج شن هجوم إلكتروني على قاعدة بيانات معلومات «الجزيرة»، أو حملة عمليات نفسية حاذقة لغرس القيم المؤيدة لأمريكا في عقول صحفييها ومحرريها. وتجدر الإشارة إلى أن إدراك ارميستيد لقناة «الجزيرة» (بنزعتها التجارية الأمريكية الطراز والتزامها المعلن بالتغطية المتوازنة للأحداث) باعتبارها تشكل تهديدا يدهم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، يناقض أهداف أمريكا المعلنة: إذا كانت القضية نشر الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية ومؤسساتها المرتبطة بها، فلماذا ينبغي التعامل بمثل هذه الصرامة والشدة مع وسيلة إعلام تبدو مشابهة لوسائل الإعلام الأمريكية؟ من المسموح به أن يزدهر انفتاح سوق وسائل الإعلام العالمية، وتنوع وجهات النظر، والتغطية الموضوعية، لكن فقط حين يحترم الانفتاح والتنوع وتغطية وسائل الإعلام الإخبارية الموضوعية نظرة واشنطن إلى العالم. وبالنسبة لاستراتيجيين عسكريين لا يقدمون أي اعتذارات مثل ارميستيد، قد تشجع القوة الناعمة للدولة الأمريكية حرية الصحافة في الداخل والخارج، لكن فقط عندما تبث وسائل الإعلام الليبرالية القواعد والمبادئ الثقافية لأمريكا الإمبريالية.

ماثيو فريزر:

القوة الناعمة الأمريكية كصناعة ثقافية أمريكية عالمية

تحكم معظم الإمبراطوريات بالتواطؤ مع النخب المحلية في المناطق الخاضعة لها، مما يساعد الإمبراطورية على تطوير وتنمية وإدارة الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية المذعنة لهيمنتها بشكل أكثر فاعلية. تنحاز النخبة المحلية إلى مصالح الطبقة الحاكمة في السلطة الإمبريالية وتجني عادة منافع اقتصادية وثقافية مهمة نتيجة لذلك.

عمل فريزر رئيسا لتحرير صحيفة «ناشيونال بوست» الكندية اليمينية، وهو ـ على شاكلة النخب الإمبريالية المحلية في الماضي ـ حليف متعاطف مع الإمبراطورية الأمريكية ومؤيد متحمس لها. في أحدث كتبه «أسلحة الترفيه الشامل: القوة الناعمة والإمبراطورية الأمريكية»، يستخدم مهاراته البلاغية لدعم مصالح إدارة بوش ونظرتها إلى العالم عبر اللجوء إلى الحتمية التاريخية ومناصرة القوة الناعمة الأمريكية والدفاع عنها.

يقتبس فريزر تعريف ناي للقوة الناعمة مؤكدا على أنها «القدرة على تحقيق النتائج المرغوبة في الشؤون الدولية من خلال الجذب والإغراء لا الإكراه والإجبار»[77]. وعلى شاكلة ناي، يشدد على أنه بالرغم من وجوب استخدام القوة الصلبة الأمريكية (أو الإجبار بالقوة العسكرية أو الاقتصادية) من قبل الدولة حين تدعو الضرورة، إلا أن «الزعامة الأمريكية في العالم يجب أن تعتمد [أيضا] على توكيد القوة الناعمة ـ أي الجاذبية العالمية لأساليب الحياة والثقافة وأشكال الترفيه والتسلية والمعايير والقيم الأمريكية»[78]. لكن في حين يناقش ناي القوة الناعمة للحكومة والشركات، يحصر فريزر تركيزه على الصناعة الثقافية الأمريكية وسلعها باعتبارها الأداة والمصدر لجوهر القوة الناعمة الأمريكية. وفي الحقيقة فإن «القوة الناعمة الأمريكية ـ الأفلام السينمائية، الموسيقى الشعبية، البرامج التلفزيونية، الوجبات السريعة، الأزياء، مدن الملاهي ـ تنتشر وتعزز وتؤكد صوابية المعايير والقيم والمعتقدات وأساليب الحياة [الأمريكية] المشتركة»[79].

ومن خلال تمجيد وإعلاء شأن «هوليود، وديزني لاند، وسي ان ان، وام.تي.في، ومادونا، وبيغ ماك، وكوكاكولا، إلى مرتبة رفيعة ومؤثرة في الديناميات المعقدة للعالم الجيوسياسي»[80]، يسعى النص الذي كتبه فريزر إلى إضفاء الحتمية التاريخية على «الدور الأداتي للثقافة الشعبية الأمريكية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة» وتوضيحه[81]. وتشير فرضية فريزر إلى أن الصناعة الثقافية الأمريكية والسلع التي تنتجها تحظى بأهمية وظيفية بالنسبة لهيمنة الإمبراطورية الأمريكية السياسية ـ الاقتصادية. فهي «تنشر القيم [الثقافية] الأساسية لأمريكا والتزامها بالأسواق الحرة والديمقراطية الليبرالية»[82]، وتشرعن هذه القيم الأمريكية الليبرالية الجديدة في نظر الآخر اللاأمريكي. يهتف فريزر: «هيمنة أمريكا العالمية مؤسسة غالبا على تفوق القوة الصلبة للولايات المتحدة، لكن تأثير ومكانة وهيبة وشرعية الإمبراطورية الأمريكية البازغة سوف تعتمد على فعالية قوتها الناعمة»[83].

يدعم فريزر أطروحته حول الوظيفة الإيديولوجية والاقتصادية للقوة الناعمة الأمريكية بتقديم نظرة تاريخية عامة لكيفية قيام الصناعات الثقافية الأمريكية (هوليود والتلفزيون، الموسيقى الشعبية، كوكاكولا، مكدونالد) ومخرجاتها السلعية (أفلام سينمائية وبرامج وعروض تلفزيونية، موسيقى شعبية وحفلات موسيقية، مشروبات ومأكولات) بتأمين نهوض أمريكا وارتقائها لتصبح قوة عالمية مهيمنة طيلة القرن العشرين. ويؤكد أن «هوليود ظلت أقوى أداة بيد السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ ولادة السينما»[84]، والآن «أصبح تحالف هوليود التاريخي مع واشنطن أقوى من أي وقت مضى»[85]، إلى جانب «التزامها بمجموعة مركزية من القيم والمعتقدات [الأمريكية]:الفردانية، الرأسمالية، الليبرالية، الديمقراطية»[86].

خلال الحرب الباردة، جرى تجنيد صناعة الموسيقى الأمريكية كأداة في يد السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث استخدم نجوم «الجاز»، مثل ديزي غيليسبي، و«الروك»، من قبل وكالة المعلومات الأمريكية لعولمة القيم الأمريكية

(صوتيا)؛ وتستمر اليوم الموسيقى الشعبية الأمريكية ـ الإنكليزية في أداء مهمتها كمحرك لصناعة الموسيقى العالمية[87]. كما خدمت شركة «كوكاكولا» وشرابها السكري، إلى جانب «مكدونالد» ووجباته السريعة الفاقدة لأي قيمة غذائية، كأدوات ثقافية أيضا تحت تصرف السياسة الخارجية الأمريكية. فمنتجات وخبرات شركة «كوكاكولا» (التي كانت بمثابة وزارة خارجية مصغرة لجيمي كارتر) وشركة «مكدونالد» (بطقوسها الإنتاجية والاستهلاكية التي تقدس الكفاءة والفطنة والقدرة على التنبؤ) اجتذبت الأجانب الأثرياء وزودتهم بطريقة أخرى لتمييز هوياتهم الثقافية عن الفقراء. واليوم «يدخل مكدونالد وكوكاكولا في علاقة تبادلية مع أمريكا ذاتها» (أي يمكن لأحد الطرفين أن يحل مكان الآخر)[88].

فريزر مقتنع بأن عولمة الصناعة الثقافية الأمريكية وتصدير القيم الأمريكية (كبضاعة وسلعة) جعلا العالم دون شك مكانا أفضل حالا وأكثر أمانا. يسأل فريزر في ختام نصه: «هل تتحسن الأحوال فعلا بفضل كوكاكولا؟ وهل سيغدو العالم مكانا أفضل لو شيدت ديزني مدن الملاهي في بغداد ودمشق؟ وهل سيكون استقرار العالم أقل عرضة للخطر إذا باع «بيغ ماك» بضاعته ـ مع ابتسامة متألقة ـ في بيونغ يانغ وطهران؟»[89]. الجواب معروف ومتوقع:

> نحن نصر بإلحاح ونؤكد، مدعومين بالتحليل التاريخي المقدم في الفصول الآنفة، على أن القوة الناعمة الأمريكية (الأفلام السينمائية، البرامج التلفزيونية، الموسيقى الشعبية، الوجبات السريعة) تروج للقيم والمعتقدات التي تعتبر في نهاية المطاف مفيدة وصالحة للعالم، الرغم من ما يثيره ذلك من خلاف. وصناعة الترفيه والتسلية الأمريكية (هوليود، ديزني لاند، سي ان ان، ام. تي. في، مادونا) تنقل القيم التي جعلت أمريكا عظيمة، مثل الإيمان الراسخ بالديمقراطية، والمشاريع الحرة، والحريات الفردية. بل إن معظم سكان العالم قبلوا أمريكا كمجتمع نموذجي ينصر ويؤازر هذه القيم[90].

يعقلن توكيدُ فريزر القوةَ الناعمة الأمريكية عبر اللجوء إلى مبرر أخلاقي يعيد إنتاج إيمان يعتنقه المحافظون الجدد برسالة أمريكا الأخلاقية المتمثلة في نشر قيمها الاستثنائية. وباتباع حجة فريزر تصبح الثقافة الأمريكية هي الأفضل، ولأنها الأفضل يجب تعميمها وعولمتها. لكن عقلنة فريزر التكرارية بكل ما فيها من لغو للأمركة الثقافية للعالم كشيء جيد وصالح جوهريا، واعتقاده بأن أمريكا تقدم النموذج الثقافي الذي يمكن لباقي العالم (ويجب) أن يحتذيه، أمر منفر أخلاقيا، ولا يظهر أي تعاطف مع السبل اللاأمريكية للتطور الثقافي والاقتصادي، ومنحاز إلى جانب مبادئ الإيديولوجية الليبرالية الجديدة للإمبراطورية الأمريكية.

أولا، لا تعتبر أمريكا، التي تشن معظم الحروب، وتستهلك موارد العالم أكثر من أي بلد آخر، وتحتاج إلى بقاء البلدان النامية الأخرى متخلفة لكي تحافظ على نموها؛ نموذجا مستداما للتطور الثقافي العالمي. وحجة فريزر التي تؤكد على أن ثقافات العالم ستصبح ذات يوم مماثلة للثقافة الأمريكية، وأن أمريكا يمكن أن تتابع وترعى حدوث ذلك، حجة ساذجة وسطحية. ثانيا، يسخر فريزر من جميع السبل المؤدية إلى التطور العالمي التي تقدم بديلا عن الوصفات الليبرالية الجديدة للثقافة. فقد اختزل الكفاح من أجل السيادة الثقافية الوطنية وتحرير الثقافة من الاستعمار الذي خاضته البلدان المستقلة في أواخر القرن العشرين، إلى مجرد انتهازية اقتصادية مارستها بيروقراطية نقابية متبجحة، ومصالح اقتصادية لنخب حزبية فاسدة. كما أن المقاربات المتعددة الجوانب للتطور الثقافي والاتصالي العالمي غير مقبولة. واختزلت الطموحات الثقافية لحركة عدم الانحياز في السبعينيات في «اليونسكو» إلى مجرد هجاء تشهيري ماركسي متهور ويفتقد العقلانية ومعاد لأمريكا. باختصار، يرفض فريزر بشكل تبسيطي/ تسطيحي السبل البديلة للتطور الثقافي العالمي ويخفق في الالتزام بمبادئ عقيدته الليبرالية الجديدة.

لكن امتداح فريزر لتعميم وعولمة الثقافة الأمريكية لا يقف عند هذا الحد. فهو يؤيد الاستخدام العدواني للقوة الناعمة من أجل استيعاب الثقافات المعادية للقيم الأمريكية والغربية[91]. وبرأيه يجب نشر القوة الناعمة الأمريكية استراتيجيا لاستباق نهاية الحضارة الغربية، وإنقاذ العالم من احتمال حدوث فوضى عالمية، والدفاع عن الإمبراطورية الأمريكية والرأسمالية العالمية من هجمات الإرهابيين[92]. أما الفقرة الأخيرة من نص فريزر فتنمط المركزانية الأمريكية (والاستعلاء الثقافي الأمريكي) التي تستهدي بها عقلنته الأخلاقية للقوة الناعمة الأمريكية: «لا تعتبر أسلحة الترفيه الشامل الأمريكية ضرورية للاستقرار العالمي فحسب، بل يجب التوكيد على بنائها ونشرها في شتى أرجاء العالم. فهو بحاجة إلى المزيد من بضاعة ام. تي. في، ومكدونالد، وميكروسوفت، ومادونا، وميكي ماوس. أجل، الأحوال تتحسن فعلا مع كوكاكولا»[93].

دعونا نراجع حجة فريزر. أمريكا إمبراطورية، «قوة عظمى في عالم وحيد القطب ولا يرجح أن يظهر منافس لها في المستقبل المنظور»[94]. ومع أن الإمبراطورية الأمريكية تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية، لكنها أيضا «بنية ثقافية في الجوهر»[94] تمثل أسلوب الحياة الأمريكية، ومجموعة من القيم الإيديولوجية، ومنظومة اعتقادية (فردانية صارمة، رأسمالية السوق الحر، تنافسية، نزعة استهلاكية، «ديمقراطية» ..الخ). والقوة الناعمة الأمريكية (كلمة السر للصناعة الثقافية العالمية الأمريكية وبضاعتها) تثبت وتشرعن ـ الرغم من التناقض ـ القيم الثقافية الأمريكية أمام الشعوب اللاأمريكية[96]. ومن خلال ترويج القيم الثقافية الأمريكية عالميا، تقدم القوة الناعمة بدورها يد المساعدة لضرورات السياسة الخارجية للدولة الإمبريالية الأمريكية. إذ ترسخ القوة الناعمة الظروف الاقتصادية والشروط الإيديولوجية التي تتصل بالمصالح السياسية للدولة ـ الأمة الأمريكية والمصالح الاقتصادية للطبقات الرأسمالية المدولة في أمريكا وتعززها وتقويها[97]. وباختصار، أدت القوة الناعمة الأمريكية

تاريخيا إلى «ظهور إمبراطورية أمريكية»[98]. وفي الوقت الراهن، تعتبر القوة الناعمة أداة بيد السياسة الخارجية الأمريكية الساعية إلى «توسيع القوة الإمبريالية الأمريكية والحفاظ عليها»[99].

ومثلما رأينا، لا توجد أصالة مفهومية في خطاب فريزر حول القوة الناعمة الأمريكية؛ فهو يكتفي بالاجترار، ثم يؤكد الأنساق والتأثيرات التي حاول النقاد الماركسيون للإمبريالية الثقافية الأمريكية فهمها وتحديها طيلة الأعوام الثلاثين الماضية. ومن المفارقة أن فريزر رغم مضيه شوطا بعيدا في توضيح/ والاحتفاء بالفعالية الأداتية الاقتصادية والإيديولوجية للصناعة الثقافية الأمريكية العالمية بالنسبة للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، إلا أنه يحاول في الوقت ذاته إنكار واقع الإمبريالية الثقافية الأمريكية عبر كشف زيف الانتقادات التي أطلقها مؤلفوها الماركسيون بالأصل.

يقدم فريزر الحجة على أن النقاد الماركسيين للإمبريالية الثقافية الأمريكية «يعتقدون خطأ أن مجرد تصدير أمريكا لكميات ضخمة من البرامج التلفزيونية، فإن النتيجة الآلية لذلك هي المجانسة الثقافية. لكن الواقع المشاهد مختلف اختلافا بينا»[100]. ويؤكد أن الواقع المختلف الواضح بالمشاهدة الذي شوشته وأبهمته على ما يبدو الخطابات الماركسية حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية متجذر ـ في معظمه ـ في الطرائق التي لا يمكن التنبؤ بها والتي ربما يفسر ويستخدم عبرها المستهلكون في العالم وسائل الإعلام الأمريكية. ويقدم فريزر الحجة على أن «تعبير الإمبريالية الثقافية في تعلقه بالتلفزيون يفشل على عدد من المستويات»:

> تفترض نظرية الإمبريالية الثقافية أن مشاهدي التلفزيون عبارة عن متلقين سلبيين للرسائل التلفزيونية الأجنبية. لكن مثلما أظهر العديد من الدراسات، يميل مشاهدو التلفزيون فعلا إلى التحول إلى مفاوضين فاعلين والتوصل إلى اتفاق حول المعنى حين يشاهدون البرامج التلفزيونية

الأجنبية.. ومن المؤكد أن الهيمنة التجارية الأمريكية على سوق البرامج التلفزيونية العالمية أمر لا يمكن دحضه. لكن هذا بالضبط هو الفخ الذي سقط فيه مناصرو الإمبريالية الثقافية: إذ ساووا خطأ بين النجاح التجاري والهيمنة الثقافية. ومع ذلك، لا يوجد دليل دامغ يثبت النتائج السلبية المزعومة لصادرات المنتجات التلفزيونية الأمريكية[101].

سوف يلاحظ أي قارئ للخطابات الماركسية حول الإمبريالية الثقافية أن انتقاد فريزر المبتذل يكشف ادعاءه وزيفه وتهافت حجته. وعلى شاكلة الكثيرين من دارسي التراث العرقي الثقافي في حقبة ما بعد الحداثة الذي يسلطون الضوء على كيفية تفسير المستهلكين اللاأمريكيين للبرامج التلفزيونية الأمريكية ضمن سياقاتهم الثقافية المحلية، يخرق فريزر ثقوبا في الخطابات الماركسية حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية بواسطة توبيخ وتعنيف كتابها على فشلهم في إثبات وتوثيق مزاعمهم النظرية حول التأثيرات الضارة لهذه الإمبريالية الثقافية بالبينة والدليل الدامغ.

لكن فريزر في الفصل نفسه يناقض ما قام به من نزع الشرعية عن الماركسية الزائفة عبر تقديم دليل دامغ لتوضيح المجانسة الثقافية والتأثيرات السلبية المحتملة للصادرات التلفزيونية الأمريكية على ثقافة المشاهدين اللاأمريكيين:

في فيجي، كانت البدانة تقليديا علامة على الجمال الأنثوي: إذ يستخدم الأهالي عبارة «لقد زاد وزنك» في معرض المديح والإطراء. لكن بعد أن بدأت المراهقات في فيجي مشاهدة المسلسلات العائلية الأمريكية على شاشة التلفزيون، أدخل التعرض المتواصل لصور الفتيات الفاتنات والشقراوات والثريات ـ والنحيلات ـ قواعد جديدة للجمال إلى الجزيرة المدارية. وفي أعقاب الغزو التلفزيوني الأمريكي لفيجي، بدأ مسؤولو الصحة المحليون يلاحظون ظهور مستويات مقلقة من النهام والحط من قدر الذات بين النساء الشابات[102].

وهكذا، حين يسم المنتقدون الماركسيون عولمة الثقافة السلعية الأمريكية بميسم الإمبريالية الثقافية، يحاول فريزر كشف ودحض وسبر توكيداتهم: اللاأمريكيون لا يتعرضون للحث والإقناع، العالم لا يتعرض للأمركة الثقافية، الثقافة السلعية الأمريكية غير مؤثرة كأداة في يد السياسة الخارجية الأمريكية. لكن حين يصف فريزر الثقافة السلعية الأمريكية بأنها قوة ناعمة أمريكية، فإن هذه العملية تخدم مصالح الإمبراطورية الأمريكية بشكل جيد: اللاأمريكيون يبدؤون بالرغبة في/ والتماهي مع القيم الثقافية الأمريكية، العالم يتحول إلى إمبراطورية أمريكية عالمية، الثقافة السلعية الأمريكية كانت، وما تزال، أداة فعالة في يد السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

باختصار، يؤكد فريزر الوظيفية العملية للثقافة السلعية الأمريكية بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية (حين توصف هذه العملية وتأثيراتها بأنها قوة ناعمة أمريكية)، وينكر الوظيفية العملية للثقافة السلعية الأمريكية (حين تنتقد هذه العملية وتأثيراتها بوصفها إمبريالية ثقافية أمريكية). وهو يقبل بكل سرور وجود القوة الناعمة الأمريكية وتأثيراتها الإيجابية، بينما ينكر (وفي هذا مفارقة واضحة) وجود الإمبريالية الثقافية الأمريكية وتأثيراتها السلبية. ويتكشف هذا المعيار المزدوج في خطاب فريزر البلاغي في المنزلق التالي الذي يوضح انحرافا دلاليا للإمبريالية الثقافية الأمريكية نحو القوة الناعمة الأمريكية والجوهر المتناقض لاعتذار فريزر الدفاعي عن الإمبراطورية الأمريكية: «لقد جرى تحليل ومناقشة جاذبية الثقافة الأمريكية طيلة عقود عديدة من السنين. وكثيرون انتقدوا تأثير ما يدعى بالإمبريالية الثقافية الأمريكية انتقادا حادا.. والعداء تجاه القوة الناعمة الأمريكية هو في كثير من الأحيان عارض سلبي لفاعليتها»[103].

قوة ناعمة أمريكية أم إمبريالية ثقافية أمريكية

تأمل انطونيو غرامشي (وهو يكتب من السجن) العلاقة بين المفكرين ومفاهيمهم وسياستهم ونضالهم السياسي[104]. فقد حارب المفكرون العضويون

في سبيل جماعات المضطهدين وحاولوا تمثيلها، بينما عمل المفكرون البرجوازيون باسم/ ومثلوا جهود الجماعات المهيمنة ونظرتها إلى العالم. وعبر المثقفون ـ العضويون والبرجوازيون ـ عن الميدان الإيديولوجي الذي جرى فيه تنظيم الجهود المبذولة للهيمنة السياسية بين الجماعات الاجتماعية.

وبواسطة خطاب القوة الناعمة الأمريكية، يمثل المفكرون البرجوازيون، مثل ناي وارميستيد وفريزر، المعتقدات والقيم والأفكار الوظيفية أو الجوهرية في الهيمنة الإمبريالية الأمريكية. وخطابهم عن القوة الناعمة يدافع عن/ ويناصر الوظيفة الأداتية الفعالة لأجهزة الاتصالات الحكومية وشركات وسائل الإعلام بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، التي يعتبرها الثلاثة قابلة للتطبيق عالميا/ شموليا، وفاضلة أخلاقيا، وضرورية سياقيا. أما التأثير الأمثل للقوة الناعمة فهو توسيع ومد الهيمنة الإمبريالية، وتعميم وعولمة الثقافة الأمريكية، وتشييد البنى التحتية وترسيخ الإيديولوجيات الثقافية التي يسهل خضوعها وانقيادها للنظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة. وبالتالي، يعمل الخطاب البرجوازي للقوة الناعمة الأمريكية على تطبيع العمليات والأنساق التي انتقدها المفكرون الماركسيون العضويون باعتبارها إمبريالية ثقافية.

بقدر ما يمكن فهم الخطاب المتعلق بالقوة الناعمة كمساهمة فكرية في الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، يجب قراءته أيضا كحل سياسي خيالي للأزمة والتناقضات في الهيمنة الإمبريالية حاليا. فالوجود التاريخي ذاته لخطاب القوة الناعمة الأمريكية، الذي يسعى للتعويض عن التجاوزات والمبالغات العنيفة لسياسة القوة التي تبناها المحافظون الجدد بدعاية أفضل حالا وأشد تأثيرا، وحل مشكلة الفشل العالمي لليبرالية الجديدة عبر مزيد من الحلول الإيديولوجية المتسرعة، ومعالجة الغرور الأمريكي بجرعة معاصرة من الديبلوماسية العامة، ليس سوى تذكرة بأن الهيمنة الإمبريالية الأمريكية لم تكتمل. وهذا العارض، الذي يشير إلى/ ويحاول حل التناقضات الثقافية للإمبراطورية الأمريكية اليوم، يعطي تحالفات وشبكات وسائل الإعلام العضوية في العالم سببا وجيها لتحدي القوة الناعمة الأمريكية باعتبارها إمبريالية ثقافية أمريكية.

هوامش

1ـ انظر:

A. Dorfman and A. Mattelart, How to Read Donald Duck: Imperialist Ideology in the Disney Comic (New York: International General Editions, 1971).

2- H. Schiller, Communication and Cultural Domination (Armonk, NY: M. E. Sharp, 1976), p. 9.

3- Ibid., p. 30.

4ـ انظر:

Tomlinson, Cultural Imperialism (Baltimore, MD.: The John Hopkins University Press, 1991), p. 79.

5- Ibid., p. 1.

6- B. Wattenberg, The First Universal Nation: Leading Indicators and Ideas about the Surge of America in the 1990s (New York: Free Press, 1991), p. 20.

7ـ انظر:

I. Kristol, "The Emerging American Imperium," Wall Street Journal, 18 August 1997, p. 1.

8- Ibid., p. 2.

9- D. Rothkop, "In Praise of Culture Imperialism?," Foreign Policy, 22 June 1997, p. 1.

10- Ibid., p. 5.

11ـ انظر:

P. Bourdieu and L. Wacquant, "On the Cunning of Imperialist Reason," Theory, Culture and Society, 16, 1999, p. 41.

12ـ يتأمل دوريان مليا في ترحيب المحافظين الجدد بتصنيفهم في خانة دعاة الإمبريالية: «يقول بيل كريستول إن الإمبريالية الجديدة، وعقيدة المحافظين الجدد، والأمريكانية، والقطبية الأحادية، والريغانية الجديدة، تنطبق جميعا بالتساوي عليه؛ تشارلز كروثامر نحت تعبير الأحادية القطبية، وهو معروف أيضا بأنه من الإمبرياليين الجدد؛ جوشوا مورافتشيك يفضل المحافظين الجدد أو السلام الأمريكي، وهو من كبار مؤيدي العولمة الديمقراطية؛ بن واتنبرغ يدعو نفسه مؤمنا جديدا بالقدر المحتوم لأمريكا وبالأحادية القطبية؛ ماكس بوت يصف نفسه بأنه إمبريالي ليبرالي ومن المحافظين الجدد؛ ستانلي كيرتز يفضل أن يكون إمبرياليا ليبراليا». انظر:

G. Dorrian, Imperial Designs: Neoconservatism and the New Pax Americana (New York: Routledge, 2004), pp. 5-6.

13ـ يشير هالبر وكلارك إلى «تركيز المحافظين الجدد على القوة أحادية القطب للولايات المتحدة، معتبرين استخدام القوة العسكرية الخيار الأول لا الأخير للسياسة الخارجية. وهم يرفضون الدروس المستخلصة من فيتنام التي يجدونها تضعف الإرادة الأمريكية لاستخدام القوة، ويقبلون الدروس المستمدة من ميونيخ، باعتبارها المؤسسة لفضائل العمل العسكري الاستباقي». انظر:

S. Halper and J. Clarke, America Alone: The Neo-Conservatives and the Global Order (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 11.

14ـ يذكر غويات بعد تمحيصه الدقيق في استراتيجية الأمن القومي

للولايات المتحدة أن «نظرتها العامة الأولية لاستراتيجية أمريكا الدولية تعرض موجزا من فقرتين لتاريخ العالم في القرن العشرين، الذي جسد نصرا «للحرية والمساواة على الرؤى التوتاليتارية التدميرية».. وتشير الاستراتيجية إلى أن المائة سنة الأخيرة شهدت صراعا عظيما بين النظام الأمريكي الرأسمالي والرؤى المتطرفة للطبقة والأمة والعرق، التي وعدت بالمدينة الفاضلة ولم تقدم سوى البؤس. وانتهى الصراع بنصر مؤزر وانهيار الاتحاد السوفييتي، لكن أمريكا ما زالت تواجه تهديدا داهما بسبب الدول الفاشلة التي بقيت تنكر هذا النصر العظيم. أما الرسالة التمهيدية إلى استراتيجية الأمن القومي الموقعة من بوش، فأكدت أن النصر الحاسم لصالح قوى الحرية خلف نموذجا وحيدا ومستداما للنجاح على الصعيد الوطني: الحرية والديمقراطية والمشاريع الحرة..

وفي موضع آخر، رسمت استراتيجية الأمن القومي الخطوط العريضة لحق أمريكا في الدفاع عن النفس، مؤكدة أن الولايات المتحدة سوف تلجأ إلى العمل الاستباقي ضد الإرهابيين والدول المارقة. وأشارت الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة حافظت منذ عهد بعيد على خيار العمل الاستباقي لمواجهة أي تهديد يدهم الأمن القومي». انظر:

N. Guyatt, Another American Century? The United States and the World Since 9/11 (London: Zed Books, 2003), pp. 246-247.

15ـ يقدم دوريان الحجة على أن الحافظين الجدد «هللوا للمبدأ الأحادي الجانب واللااعتذاري الذي يعتنقه بوش. فقد تنصلت إدارة بوش منذ وقت مبكر من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، ورفضت بروتوكول كيوتو ومعاهدة الأسلحة الجرثومية، وأبطلت معاهدة الألغام الأرضية والمعاهدة الشاملة لحظر التجارب

النووية، ونددت بمحكمة الجنايات الدولية». انظر:

Dorrian, Imperial Designed, p. 100.

16ـ انظر:

I. Wallerstein, The Decline of American Power (New York: The New Press, 2002), p. 26.

17- T. Friedman, "Restoring Our Honour," New York Times, 6 May 2004, p. A31.

18- R. Kagan, "A Tougher War for the U.S. is one of Legitimacy," New York Times, 24 January 2004, p. A17.

19- J. Muarvchik, "American Loses its Voice," AEI Online, 9. June 2003, p. 2.

20- Ibid., p. 3.

21- J. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).

22ـ انظر:

L. Armistead, Information Operations: Warfare and the Hard Reality of Soft Power (Washington, D.C.: Brassey`s Inc., 2004).

23- M. Fraser, Weapon of Mass Distraction: American Empire and Soft Power (Toronto: Key Porter Books, 2003).

24- W. Avis, P. Dysdale, R. Gregg, V. Neufeldt, and M. Scragill, Gage Canadian Dictionary (Toronto: Gage Educational, 1983).

25- Nye, Soft Power, p. x.

26- Ibid., p. 6.

27- Ibid., p. 142.

28- Ibid., pp. 55-62.

29- Ibid., p. x.

30- Ibid., p. 5.

31- Ibid., p. 6.

32- Ibid., p. 11.

33- Ibid., p. xiii.

34- Ibid., p. 120.

35- Ibid., p. 122.

36- Ibid., p. 135.

37- Ibid.

38- Ibid., p. 32.

39- Ibid., p. ix.

40- Ibid., p. 135.

41- Ibid., p. 33.

42- Ibid.

43- Ibid.

44- Ibid.

45- Ibid.

46- Ibid., p. 11.

47- Ibid., p. 41.

48- Ibid., p. 147.

49ـ للاطلاع على تاريخ الدعاية، انظر:

P. M. Taylor, Munition of Mind: A History of Propaganda (Manchester: Manchester University Press, 2003).

50ـ انظر:

Armistead, Information Operations, p. 8.

51- Ibid., p. xiii.

52- Ibid., p. 10.

53- Ibid., p. 13.

54ـ انظر:

joint Publication, Joint Vision 2010 (Washington, D.C.: Government Printing Press, 1996).

55- joint Publication, Joint Vision 2020 (Washington, D.C.: Government Printing Press, 1996).

56- Armistead, Information Operations, p. xvii.

57- Ibid., p. 19.

58- Ibid., p. 9.

59- Ibid., p. 231.

60- Ibid., p. 59.

61- Ibid., p. 114.

62- Ibid., p. 118.

63- Ibid., p. 122.

64- Ibid., p. 123.

65- Ibid., p. 128.

66- Ibid.

67- Ibid., p. 3.

68- Ibid., p. 161.

69- Ibid., p. 19.

70- Ibid.

71- Ibid., p. 5.

72- Ibid., p. 19.

73- Ibid., p. 42.

74- Ibid., p. 137.

75- Ibid., p. 148.

76- Ibid., p. 155

77- Fraser, Weapon of Mass Distraction, p. 18.

78- Ibid.

79- Ibid., p. 1.

80- Ibid., p. 9.

81- Ibid.

82- Ibid., p. 11.

83- Ibid., p. 13.

84- Ibid., p. 35.

85- Ibid., p. 108.

86- Ibid., p. 111.

87- Ibid., p. 219.

88- Ibid., p. 223.

89- Ibid., p. 260.

90- Ibid.

91- Ibid., p. 33.

92- Ibid., p. 265.

93- Ibid., p. 266.

94- Ibid., p. 262.

95- Ibid.

96- Ibid., pp. 261-262.

97- Ibid., p. 261.

98- Ibid., p. 262.

99- Ibid.

100- Ibid., p. 166.

101- Ibid., pp. 167-168.

102- Ibid., p. 112.

103- Ibid., p. 19.

104ـ انظر:

D. Forgacs, The Antonio Gramsci Reader: Selected Writings: 1916-1938 (New York: New York University Press, 200).